

من الطارات إلى الصناعات الحولية.. سوريا تعيد رسم خريطة النفوذ القضيائي وتستعيد حوها بوابة إقليمية للتنمية

تاريخ النشر

19 أكتوبر 2026

الكاتب

د. عبد الباقى أبو نبوت

عضو في شبكة سوريا موسى الإخبارية



لم تعد التحركات السورية المتعلقة بإعادة تأهيل الطارات وتطوير البنية التحتية الجوية مجرد خطوات فنية لتسهيل خدات النقل، بل باتت تعكس توجهات استراتيجية لإزالة توظيف الجغرافيا السورية في خدمة التنمية الاقتصادية، واستعادة موقع البلاد ضمن شبكة النقل والتجارة الإقليمية والحولية. فمن طاري هشق وحلب، إلى إعادة تأهيل مطار دير الزور، ودراسة تحويل مطار تدمر من الاستخدام العسكري إلى المدني، وصولاً إلى التطورات المرتبطة بطاري المزة ومهيم، تشير هذه التحركات إلى ملامح رؤية أعمق في الشكل، تسعى إلى ربط التعافي الداخلي بالانفتاح الخارجي، وجعل الطارات جزءاً من منظومة أوسع تشمل السياحة والاستثمار والشحن والخدمات

الوجستية.

وكتب هذه التحركات أهمية إقليمية في ظل التوجه نحو تطوير الصناعات الجوية العابرة للأجواء السورية، وفي مقصدها المسار الجوي 602 الذي نُظر إليه باعتباره مساراً يمكن أن يعزز الربط الجوي بين الخليج وأوروبا عبر الأجواء السورية. فالسؤال لم تعد تعاقب إعادة تشغيل مشاتل مفرقة، وإنما كيفية تحويل المجال الجوي والطارات والطق البرية والوفاة البحرية إلى شبكة متكاملة تخمس سوريا قدرة كبرى على استثمار موقعها الاستراتيجي. من إعادة التأهيل الفني إلى استعادة الوظيفة الاقتصادية

تظهر التطورات في طاري هفف وحل أن سلعلة كلفة البنية التحتية الجوية تمثل أحد المدخل الأساسية لبلعة هم سوريا في حكة النقل الدولية. فطار هفف الحوفي يتكل البوابة الرئيسية للبلاد نحو العالم، فيما يملك طار حل أهمية خاصة في صم الشط التجاري والصنعي في الشمل السوري. ولا تقصر أهمية تطويرهما عى زيلة أعداد المسافرين، بل تمتد إى تحسين خدمات المللة الجوية، ورفع كلفة الشغل، وتعزيز ثقة شركات الطيران، وتمهيد حكة المستثمرين ورجل

الأعمال.

كان الأهمية الاستراتيجية الأوسع كمن في أن تطوير الطارات لا يجري معزل عن إدارة تنظيم وظائفها التشغيلية. فالحوالة التي تنصب إله مستقلة حووها القليلي تحتاج إله بنية تحتية قادرة عى صم حكمة الأفراد والضايع، وتوفير خدمات نقل موثوقة، وربط مركز الإنتاج والشووف الداخلية بالشبكات الحولية. ومن هنا، يصبح تحديث الطارات جزءاً من عملية إدارة هذه القدرات المسوي، وليس مجرد مشروع ضمي منفصل.

دير الزور.. موقع قتالي مدغل في رباط الشق السوري

تمثل وحدة مطار دير الزور خطوة ذات أبعاد اقتصادية وجغرافية مهمة، نظراً إلى موقع المحافظة في شرق سوريا وصلتها بالموارد الطبيعية والشبكات العرقية وشبكات النقل الإقليمية. فالمطار يمكن أن يؤدي دوراً في تسهيل وصول المستثمرين والخبراء والكوادر الفنية، وشم المشاريع الصناعية ومشاريع الطاقة ووحدة البحار، وتعزيز ارتباط المنطقة ببقية المحافظات

المسورية.

إن النظر إلى مطار دير الزور كأحد مدخل التنمية في المحافظة يصل دلالة تجلوز الجاب الخبي؛ فهو يعكس توجهاً نحو إعادة وصل المنطق الشرقية بالحورة القصادية الوطنية، وتخفيف عزلتها الجغرافية، وتوفير مقومات استقطاب الاستثمارات. غير أن تحقيق ذلك يتطلب كمالاً بين المطار والطرق البرية والحدابر الحدودية ومرافق التخزين والشحن، إفا جاب توفير الفن والخصات الأساسية والبيئة القانونية اللازمة للاستثمار.

فالطائر، مهما بلغت أهميته، لا يستطيع وحده منعة التنمية، كنه يمكن أن يشكل ثقافة اركزها عندها هي هج من خلة قعداية مكملة تشتر موارد المنة وموقفا هالها التجارية.

تتمتع.. مشروع تحويل مدقل من المستخدم العسكري إلى بوابة للسلطة الثقافية

تصل دراسة تحويل مطار تهر من المستخدم العسكري إلى المستخدم المدني دلالة مهمة على إلمام
توظيف البنية التحتية بما يخص الأولويات القومية الجديدة. فوفق التصديت المعلنة لرئيس
الهيئة العامة للطيران المدني والقل الجوي عمر الحوي، تعمل الهيئة على دراسة المشروع
بالتنسيق مع وزارتي المييلة والثقفة، ستتباداً إلى دراسة سابقة لحدتها مظنة الطيران المدني
الحوي، يجري تحديثها بما يتناسب مع الصعيت الحالية ومطلبيت السلامة والشغل.

وكمن أهمية العشرون في إمكانية ربط تهر بشبكة النقل الجوي، بما يسهل الوصول إلى مواقعها الأثرية ويحميها من شتاتها. كانتها عاف خريطة السيلة الحولية. فالسيلة القليلة والأثرية يمكن أن تحول إلى مصدر مهم للنشاط الثقافي ونضحي العمل، شرط توفير منظومة متكاملة من النقل والقلعة والخمك والحماية والصيانة.

كما أن اضمحلال سوريا رسمياً إلى الصخرة الحولية لنهاية المسيح الناجية لفظية الأمم المتحدة للسليخة يضيف بُعداً مؤسسياً إلى جهود تشيخ هذا القطر، من خلال تعزيز هياكل حقوق المسافرين والمسيح وسم الثقة بقطر السفر. وبذلك، تكمل البنية التحتية مع الطر التنظيمية التي تدلج إليها الوجهة المسيحية لمتفلة قدرتها التلقائية.

الزمة وهمهم.. لجنة تنظيم الوظائف وتعزيز إدارة المَشآت المدنية

تطرح المطارات التي ارتجت سابقاً باستخدام الهكسي سؤالاً أوسع يعقّف كيفية إدارة نظم
وطائف البنية الجوية السورية، والاستقلالية منها في خدمة الحتيلجات المدنية والاقتصادية. وفي
هذا السياق، يمكن النظر إلى مطار المزة في هتف بوصفه مشكلاً قد تتج، إذا أُمّت الخط
المنشأة، فوضاً لستخدامات مدنية متخصصة، مثل الطيران التقيي ووجلات رجال الأعمال، مع
ضرورة مراجعة المخططات الفنية والأمنية والتشغيلية والتدخل مع حكمة مطار هتف الوحي.

لما في الساحل السوري، فإن الظروف المتعلقة بطار هيمم وطار اللخية كتب أبعداً سيادية ودبلوماسية وقضائية. ويمكن النظر إلى لحظة تنظيم استخدام هذه المنشآت وتحديد وظائفها المدنية والعسكرية بوصفها جزءاً من مسارٍ أوسع للحلة ترتب إدارة البنية التحتية الاقتصادية وسيادية.

ويكمن لتطوير مطار اللقمية أن يعزز الربط الجوي للسليل، ويصم السيلية وحركة العمل، ويكامل مع الموانئ البحرية وشبكة النقل البري. ويمتد هذا الككل السليل السوي فصة لتطوير خصة السيلية ممتدة الوساط، تربط النقل الجوي بالسجل والسبي، وتفتح السجل للسجل استثمار في التخزين والسجل والسجل.

لكن تحويل هذه الإمكانات إلى نتائج ملموسة يتطلب التمييز بين العلاقات المتعلقة بإدارة المشتات وتسليم المرافق المدنية، وبين اكتمال التمهّل الففي والتشغيل ومهمة الحكمة التجارية المنظمة. فمسئولة إدارة المشتاة خطوة مهمة، أما تحويلها إلى محرك قتالي فيحتاج إلى استثمارات ومخط تشغيل واضحة.

الصار الجوي . L602 مسؤولة موقع سوريا في حكمة الطيران الحولية يشكل تطوير الصار الجوي L602 عبر الجبل الجوي السوري الشرقي مؤشراً على أهمية الموقع الجغرافي لسوريا في حكمة الطيران بين الخليج وأوروبا. فالصارت الجوية لا تمثل مجرد خطوط على الخرائط، بل تشكل جزءاً من البنية القتصادية لطيران الحوفي، وتؤثر في زمن الرحلات وأسلاك الوقود والكاليف التشغيلية وكلفة حكمة الطائرات.

ومن هذا المنطلق، فإن تطوير الصارات العابرة للأجواء السورية يمكن أن يعزز موقع البلاد ضمن شبكة الطيران الإقليمية، ويعيد بناء الثقة بقدرتها على توفير خدمات الملاحة الجوية وفقاً للعايير الحولية. كما يفتح الجبل أمام المسؤولة من حكمة العبور في صم الإيرادات المرتبطة بخدمات الملاحة، وتوسيع فوس التعاون مع شركات الطيران والهيئات المعنية بإدارة الجبل الجوي. غير أن الأهمية الاستراتيجية للصم لا تقتصر على حكمة الطائرات العابرة، بل تمثل في إمكان تحويله إلى محمل لتطوير منظومة أوسع تشمل الطارات والخدمت الأرضية والشحن الجوي والصيانة والتكوين والتدريب. فكما ارتفعت كلفة هذه الخدمات، زادت قدرة سوريا على الانتقال من موقع جغرافي قمر عبره الطائرات إلى مركز قادر على تقديم خدمات ذات قيمة قتصادية.

وتزداد أهمية هذا التوجه في ظل التطرابات الإقليمية التي تؤثر في مسارات النقل وحكمة التجارة، إذ يمنح تنويع الطرق الجوية مرونة إقليمية لشركات الطيران، شرطية استقرار التنسيق الحوفي والالتزام بمطالبات السلامة والأمن الجوي.

الدبلوماسية القتصادية.. حين تصبح الطارات جزءاً من السياسة الخارجية لا يمكن فصل الحكومت المتعلقة بالطارات عن توجه سوريا نحو توسيع علاقاتها القتصادية والدبلوماسية. فشراكة المسؤولين الدبلوماسيين في متابعة بض الملفات المرتبطة بالمرافق الجوية تعكس إدراكاً متزايداً لأهمية البنية التحتية في بناء الشركات، وتسهيل حكمة الاستثمارات، وتعزيز الثقة بقدرة الحولة على إدارة مشأها الاستراتيجية. وكتب هذه العقارية أهمية خدمة عنها تتدخل ملفات الطيران مع ترتيبات حولية سابقة أو صالح قتصادية مشتركة. فالقلاوس على إدارة المشتات، وتطوير خدمات النقل، ومسؤولة الصارات الجوية، يمكن أن يتحول إلى جزء من دبلوماسية قتصادية تسعى إلى تحقيق صالح متبادلة، وتوسيع مجالات التعاون مع الدول والشركات والمؤسسات الحولية.

كما أن الانفتاح على المنظمات المتخصصة في الطيران والملاحة يتيح لسوريا تعزيز حضورها المؤسسي، وتطوير العاير التنظيمية، ومسؤولة الثقة بقطبي النقل والملاحة. كن هذه الوسائل أن تحقق أثراً اكمل إلا إذا قترنت بنتائج عملية، تمثل في انظم الرحلات، وتحسين الخدمات، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وشفافة.

من الطارات إلى منظومة لوجستية متكاملة

إن الرؤية الأكثر أهمية في هذه الحكومت هي إمكانية بناء منظومة نقل وطنية تكمل فيها الطارات مع الموانئ البحرية والطق البرية والعاير الحدودية والمركز المدنية والتجارية. فسوريا تمتلك موقعاً جغرافياً يتيح لها، من حيث المبدأ، الربط بين الخليج والشرق وتوكيا وأوروبا والبحر المتوسط، لكن تحويل هذه الميزة إلى قوة قتصادية يحتاج إلى تخطيط مؤسسي

واستثمارات مستدامة.

ويمكن ضمن هذه الرؤية توزيع الوظائف التنموية بين المنطق السورية؛ فكون هدف بوابة سياسية وإدارية وحولية، وحبل مركزاً تجارياً صناعياً، ودير الزور عقدة للربط مع الشرق، وتهر بوابة للسيلة القتصادية، فيما يؤدي الساحل حوراً في صم النقل البحري والخدمت اللوجستية. ولا يعني ذلك أن كل مطار يجب أن يتحول إلى مركز حوفي كبير، بل إن نجاح الخطة يتطلب تحديد وظيفة قتصادية واقعية لكل مشأة وفق موقعها والطب المتوقع وكاليف التشغيل، ثم ربطها بشبكة وطنية متكاملة. كما يحتاج الأمر إلى تطوير الخدمات الجمركية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتمهّل الحوادر، وتوفير التشريعات التي تشجع الاستثمار وتحمي الحقوق.

التحديث.. من الإعلان عن المشاريع إلى تحقيق النتائج

على الرغم من الفس التي تتيها هذه الحكومت، فإن نجاحها يبقى مرتبطاً بقدرة الحولة على تجاوز تحديث القوالب والتمهّل الففي واستدامة التشغيل. فالطارات تحتاج إلى استثمارات كبيرة في المعدات وأظمة الملاحة والمراقبة الجوية والأمن والخدمت الأرضية، كما تحتاج إلى موارد

مستقرة للصيانة والتحديث.

كذلك، فإن عوثة شركات الطيران والاستثمارات السيادية لا تعتمد على البنية التحتية وحدها، بل تتأثر بمستوى الاستقرار، ووضوح البيئة القانونية، وكفاءة الخدمات، وعلى توفر التأمين والتحويل. ومن هنا، فإن الأولوية ينبغي أن تكون للمشاريع الأكثر قدرة على تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية واضحة، مع اعتماد مؤشرات قليل الأمد وعدد الرحلات وحركة المسافرين والشحن ضمن العمل والاستثمارات المستقطبة.

كما أن التنسيق بين الجهات الحكومية يمثل شرطاً أساسياً لجذب شتات الجهود. فحتاج المطار المحلية، ضمن خطة وطنية واحدة تحدد الأهداف والأحوار والجدول الزمنية.

الخلاصة: سوريا تعيد توظيف جغرافيتها لمنفعة المستقبل

إن ما يجري في قطاع الطيران السوري يتجاوز لحظة تشغيل المطارات أو تأهيل مشاة مقرر؛ فهو يعكس محاولة لإعادة بناء موقع سوريا في معادلات النقل والتجارة والسيلة والاستثمار، وتحويل بنيته التحتية من أدلة خلفها سنوات الحرب إلى أدوات للتعافي الاقتصادي والافتتاح الوافي. فمن هدف جذب إلى دير الزور وتمهر والساحل، ومن المطارات إلى السمار الجوي 1602 تشكل ملحق رؤية تقوم على الربط بين لحظة بناء الدال واستعلة الضرر الداخلي، وبين تعزيز إدارة الحولة لمشآها وتوسيع قدرتها على بناء شركات إقليمية ومولية.

كن الاختبار الحقيقي أن يكون في عدد المطارات التي يعاد فتحها، ولا في حجم الحكمة العابرة للأجول السورية فحسب، بل في قدرة هذه المشاريع على خلق فرص العمل، وتشغيل الأسواق المحلية، وجذب الاستثمارات، وتحسين الخدمات، وربط المانف السورية بعضها ببعض ضمن منظومة اقتصادية

مكاملة.

فوريا لا تحتاج إلى مطارات تعمل فحسب، بل إلى شبكة لوجستية مكاملة تجعل من موقعها الجغرافي قوة اقتصادية منتجة. ومنها تكلل المساء مع البر والبحر، وتحول البنية التحتية إلى رافعة للاستثمار والتنمية، يمكن للمطارات السورية أن تصبح أكثر من بوابات للسفر؛ يمكن أن تتحول إلى بوابات لاستعلة الحور الإقليمي، وتعزيز الاستقرار، وفتح مسارات جديدة نحو المستقبل.

الرابا الويبو للعقل



SCAN TO READ

قرأ العقل على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=16726